عوامل الهجرة من الجزائر

د. فاطمة زهرة أفريحا

دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية
وإجازة في علم الاجتماع، جامعة الجزائر .

إذا كانت هجرة الكفاءات تشكل ظاهرة قديمة بالنسبة إلى عدد معين من البلدان النامية ، فإنها تشكل مشكلة حديثة بالنسبة إلى الجزائر ، رغم ما تتسم به من عواقب وخيمة . وبالرغم من تعدد اشكالها ومظاهرها ، فإنها تظل مع ذلك ذات جوهر واحد يتلخص في اجتذاب البلدان المتقدمة للكفاءات واحتفاظها بها ولا سيما الكوادر الاقتصادية والعلمية للبلدان النامية .

وغالبا ما تضطر البلدان النامية ، التي تخسر كفاءاتها لحساب البلدان المتقدمة ، إلى طلب « المساعدة الفنية » من هذه البلدان . وبالنسبة الى الجزائر ، فإن الاعتماد على الكفاءات العالية الأجنبية قد بلغ حوالي ٢٨ بالمائة في الصناعة في عام ١٩٧٦ ، مقابل ٤٣ بالمائة في عام ١٩٦٩ . وقد وصلت هذه النسب في بعض فروع الصناعة إلى متوسط ٥٠ بالمائة في عام ١٩٧٦ (ما بين ٤٣و ٥٦ بالمائة) . وينتج عن ذلك إنفاق كبير على استيراد الكفاءات الأجنبية . ويبلغ متوسط أجر أحد الكوادر الأجنبية ضعفي أو ثلاثة أضعاف متوسط أجر أحد الكوادر الجزائرية ، ويمكن حتى أن يفوقه بـ ١٠ الى ١٢ ضعفا . وفي صناعة الحديد والصلب يبلغ متوسط أجر الكوادر الأجنبية سبعة أضعاف أجر الكوادر الجزائرية[١] . وتجد هذه البلدان نفسها مضطرة إلى تصدير كفاءاتها الخاصة بشروط غير ملائمة بالنظر لعدم وجود طلب صريح عليها في الخارج . وبالإضافة إلى ذلك ، فبطبيعة تبادل المهاجرين بالذات تتعرض هذه البلدان للنهب **وتستنزف قواها البشرية وتترتب على ذلك عواقب بالنسبة إلى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية** .

ويشكل العجز الذي تعاني منه اقتصادات البلدان النامية بصورة عامة ، والاقتصاد الجزائري بشكل خاص ، في الاحتفاظ بكفاءاتها البشرية الأساسية ، مثالا على « **التبادل غير المتكافىء** » نتيجة هجرة الكفاءات في اتجاه واحد . ويفسر هذا « التبادل غير المتكافىء » بوجود عوامل جذب وعوامل دفع تختلف قوتها تبعا لميادين الاختصاص . وبقدر ما يكون أثر هذه العوامل قويا بقدر ما تكون الهجرة كبيرة . وبالرغم من عدم توفر معلومات كافية موثوق بها حول هذا الموضوع ، فإننا

(١) N. Safir, «Industrialisation et emploi en Algerie: le cas de la siderurgie.» Thèse de doctorat, 3 eme cycle Université d'Alger, 1979).

سنحاول مع ذلك تحليل أسباب ظاهرة هجرة الكفاءات ونتائجها بالنسبة إلى الاقتصاد والمجتمع الذي تحدث فيه .

أولا ـ اسباب هجرة الكفاءات في الجزائر

يمكننا تصنيف الأسباب العديدة الكامنة وراء هجرة الكفاءات العالية الجزائرية تحت عنوانين رئيسيين هما تأثير عوامل الجذب وتأثير عوامل الدفع .

● **تأثير عوامل الجذب**: إن مصدر عوامل الجذب بالنسبة إلى الكفاءات الجزائرية هو البلدان المتقدمة بصورة عامة ، وفرنسا بصورة خاصة ، وكذلك أيضا الولايات المتحدة بالنسبة إلى بعض القطاعات المختارة من النشاط . وهناك نوع من الاستقطاب من جانب واحد يحكم العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ويمكن تفسيره أولا من خلال البعد الثقافي . فاجتذاب الكفاءات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، الذي يمكن تشخيصه بأنه جذب من الجنوب إلى الشمال ، يأخذ شكل استقطاب ويتجه بصورة عامة وجهة البلد المستعمر سابقا . ولا تشكل الجزائر استثناء عن ذلك ، بل على العكس ، فإن طول مدة وقوة الاحتلال الاستعماري قد رسخ فيها قوة « النموذج » الفرنسي .

إن تعميم التعليم بلغة الاقتصاد والثقافة المهيمنة ، يشكل في المرحلة الأولى أحد عوامل « استئصال » الثقافة المحلية . ويمكنه في المرحلة الثانية ، عندما يتجذر بقوة في البلاد ، أن يؤدي إلى عزل فئة من المثقفين ، لا تلبث أن تجد نفسها عن غير وعي حاملة لثقافة أكثر انفتاحا وتقدمية من الثقافة التي تنتمي اليها . وبقدر ماتكون الجذور في الثقافة الأصلية ضعيفة وبقدر ما تكون هذه الثقافة مقاومة للانفتاح ، ليس بحد ذاتها بل عبر الملاكات الاجتماعية التي تحملها ، بقدر ما تكون القطيعة ممكنة الحدوث . وعوضا عن أن تحمل هذه الفئة من المثقفين خميرة التغيير وأن تكون عاملا للتحديث والتقدم ، فإنها تصبح أسيرة لغة وثقافة غريبتين عنها : إنها تصبح مغتربة بكل ما في الكلمة من معنى . ويعود هذا الوضع إلى النقص في التفكير وإلى الجمود التاريخي نتيجة فقدان المخيلة والإبداع الفكري . وتدخل في البعد الثقافي ، رغم الابتعاد عن حيز البحث ، **قوة الجذب التي تمارسها النساء الاوروبيات (ولا سيما الفرنسيات) على المثقفين الجزائريين** . فهن غالبا ما تدفعن الشباب الجزائريين إلى محاولة التلاؤم مع وسط اجتماعي غريب عنهم .

ومن العوامل الأساسية للجذب العامل **الاقتصادي** الذي يؤثر بشكل خاص على الكفاءات الاقتصادية والعلمية . والأشخاص الأكثر تأثرا بهذا العامل هم الأشخاص الأفضل إعدادا والأكثر كفاءة لتسيير أجهزة الإنتاج والتعليم والتدريب في البلاد . وهناك عدة أسباب لتفسير قوة الجذب ، نذكر منها **أولا** ارتفاع مستويات الأجر الإسمي والفعلي في البلدان المتقدمة وتوفر كافة أنواع السلع الاستهلاكية التي يتعود عليها الطلاب أثناء فترة دراستهم وتدريبهم ، وغير المتوفرة في الجزائر إلا بالنسبة إلى فئة محظية تحصل عليها بسرعة رغم مشاكل التوزيع بالمفرق . وهناك **ايضا** قوة الجذب الناشئة عن توفر ظروف عمل أفضل خصوصا في المؤسسات الكبيرة . وهذه نقطة ينبغي التركيز عليها بشكل خاص . فالشركات ، ولا سيما الكبيرة منها ، الجيدة التنظيم والإدارة ، والتي لديها رؤية أكثر وضوحا للحاجات المحددة لموظفيها من أصحاب الكفاءات العالية ، تستطيع على الأرجح اجتذاب الكفاءات من البلدان النامية والاحتفاظ بها وباعطائها المكانة التي تتناسب مع كفاءتها . ويبدو أن التكيف في المؤسسات في البلدان المتقدمة يطرح عددا من المشاكل أقل مما يطرح في البلدان النامية . والدليل على ذلك مثلا هو ارتفاع معدلات تنقل الموظفين في الجزائر ، ولا سيما اصحاب الكفاءات العالية

منهم ، التي تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة . في حيـن أن الفئات الدنيا من الموظفين هي الفئات الأكثر تنقلا في البلدان المتقدمة(٢) .

وفي الواقع ، فبالنظر الى قلة عدد الكفاءات العالية ذات « الاقدمية » الطويلة في العمل ، وفي ضوء الحاجة إلى تكديس المعرفة بشكل منتظم ، تصبح مشكلة استقرار الموظفين ملحة . وتنشـأ مشكلة عن هجرة الموظفين « عندما يكون عدد المهاجرين مرتفعا جدا وعندما تكون المؤسسات الوطنية الناشئة بأمسّ الحاجة الى خدماتهم » (٣) .

● **عوامل الدفع**.تشكل عوامل الدفع الوجه الآخر للمشكلة . ويمكن تحليل هذه العوامل في النطاق الجزائري على ثلاثة مستويات مختلفة : العوامل النابعة من انتماء الجزائر إلى العالم الثالث ، والعوامل النابعة من انتماء الجزائر الى الوطن العربي ، والعوامل الخاصة بالجزائر .

في البدء ، يمكننا القول بأن هناك عددا من العوامل الاجتماعية والسياسية التي لا يمكن إخضاعها إلى ذات النمط من التحليل في كل الظروف ، والتي يبدو أنها دائما ، في بلدان العالم الثالث كافة ، وراء ظاهرة هجرة الكفاءات .

ثم أن انتماء الجزائر إلى الوطن العربي يشكل عامل دفع اضافي . وهو يكمن في تقاليد الزواج ، وفي وضع كل من الزوجين ، وبصورة أكثر شمولية ، في العلاقة بين الجنسين في الثقافة العربية . وأخيرا ، تتميز الجزائر بعامل خاص بها هو جهودها الإنمائية وتركيزها على التصنيع . ويستوجب هذا النمط من التنمية ، في نطاق الإطار التكنولوجي الدولي المعاصر ، تدريب أعداد كبيرة من الكفاءات العالية في الخارج .

١ ـ الانتماء إلى العالم الثالث : العوامل الاجتماعية والسياسية

إذا كنا نأخذ على فئة المثقفين المهاجرين عدم بذلها الجهد الكافي للاندماج في مجتمعها وثقافتها ، فإننا نستطيع القول أيضا بأن مجتمع البلاد بدوره يساهم في رفض هذه الفئة بعدم التخفيف من حدة قيوده الثقافية أو عدم رغبته في ذلك . وبهذه الطريقة تكون عوامل الدفع قد التقت مع عوامل الجذب وأدت إلى زيادة حركة الهجرة . ومع ذلك ، يتعذر اتهام المجتمع الجزائري بالجمود ، لأن وراء ذلك مجموعة عوامل داخلية تعود إلى ما قبل عهد الاستعمار ، فضلا عن العوامل الخارجية الناشئة عن العدوان الإمبريالي . ولأن فئة المثقفين التي يفترض بها الفهم والمعرفة ، وأن تكون أداة ديناميكية للتغيير الاجتماعي ، عاجزة عن القيام بهذا الجهد . إلا أننا لا نستطيع أن نتوقف عند هذا المستوى من التحليل . فطبيعة الأنظمة الاجتماعية والسياسية في البلدان النامية يمكن أن تشكل أحد العوامل المباشرة لهجرة الكفاءات .

وقد دهشت منذ بضع سنوات بما قاله لي صديق قديم هو الدكتور الخالدي ، على إثر زيارة قام

---

(٢) بلغت نسبة التنقل ٢٢,٥ في المائة في الشركة الوطنية للحديد والصلب (SNS) في عام ١٩٧٨ ، وذلك مقابل نسبة ٣٥,١٧ في المائة في عام ١٩٧٧ . وهذا الانخفاض في النسبة هو نتيجة لاختلال التوازن بين « المدخلات » و « المخرجات » . أنظر المرجع السابق بعنوان التصنيع والعمالة في الجزائر ... ، صفحة ٤٣١ . وقد احتسبنا هذه النسبة بأنفسنا في منطقة ارزو فبلغت ٣٥ في المائة في بعض الوحدات كالمصفاة . وتبلغ هذه النسبة قيما مرتفعة للغاية على مستوى شركة سنتراك بأكملها .

(٣) Ibid.

بها إلى الصين بصحبة مالك بن نبي ، في عداد وفد جزائري في السنوات الأولى من الاستقلال . فقد قال لهم الزعيم ماوتسي تونغ « ينبغي أن تحرصوا جيدا على عدم خسارة الكفاءات المتوفرة لديكم ، ويجب ألا تتركوا الإمبريالية تستولي عليها » . وقد اعتقدت في حينه أن هذا الخطر لا يزال بعيدا وأنه لا ينطبق على الجزائر . وتدخل العوامل الاجتماعية والسياسية في تفسير ظاهرة الدفع . وفي بعض الحالات ، يمكننا أن نذكر نظام الفئة السياسية الواحدة و/أو انعدام حرية التعبير يمكن أن تكون سببا في بعض الحالات . وذلك إلى جانب عوامل أخرى عديدة ينبغي أخذها في الاعتبار . وينبغي أن يتناول التحليل عمل الهياكل السياسية المحددة التي تتجه إلى استبعاد هذه الفئة من السكان بعد أن تعجز عن الاحتفاظ بها . كما ينبغي أن نحلل أيضا المحاباة ، والنزعات الإقليمية المتطرفة والفساد في بعض الحالات .

وأخيرا علينا الإقرار بوجود أنظمة اجتماعية وسياسية قادرة على إعطاء هذه الفئة من المواطنين مكانتها وعلى الاحتفاظ بالكفاءات العالية المتوفرة لديها .

٢ ـ الانتماء إلى الوطن العربي ـ وضع المرأة

يدخل الوطن العربي في مجمله وفي عناصره المكونة في عداد الاقتصادات النامية ، ويعاني من نفس أسباب هجرة الكفاءات التي تعاني منها بقية بلدان العالم الثالث ، ولكن الوطن العربي يتميز عن بقية تلك البلدان بعامل إضافي خاص به هو وضع المرأة .

وفي العادة ، ينصبّ الجدل على ما إذا كان طابع الإسلام « تخلفيا » أو « تقدميا » . ويبدو لي أن هذا النقاش لا مبرر له لأن الإسلام في نصوصه الأساسية وفي حقبة ظهوره وانتشاره كان خميرة عظيمة للتقدم وللتحرر الشخصي ، خصوصا بالنسبة إلى المرأة . وقد خسر منذ ذلك الوقت هذا الجانب المبدع الذي يستحيل بدونه لأي مجتمع أن يتقدم ثقافيا أو اقتصاديا . والمشكلة الحالية للأقطار العربية (والاسلامية بصفة عامة) هي معرفة ما إذا كان **محتوى الإسلام المطبق فعلا** في المجتمع ، والقوالب الثقافية الجامدة التي تحملها **أطره الاجتماعية ، تتلاءم مع القرن العشرين ام لا** . ونقصر بحثنا في هذا المجال على مناقشة وضع المرأة . ومع أن القسم الأكبر من القوانين المطبقة في الأقطار العربية مستوحى من قوانين « عصرية » إن لم نقل اوروبية ، (قوانين إدارية واقتصادية ودستورية وتجارية ...) تظل القوانين التي ترعى الأحوال الشخصية متروكة للعرف والتقليد . وأخذت القوانين التي تنظم الزواج والطلاق والإرث وغيرها من تفسيرات قديمة ، أي من اجتهادات تعود إلى خمسة عشر جيلا خلت ، علما بأن هذه الاجتهادات تتسم بالطابع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للظروف التي ظهرت فيها . وإذا كان المجتمع في تلك الحقبة قد شهد انسجاما بين البنية الفوقية القانونية والبنية التحتية الاقتصادية ، فإن الوضع أصبح مختلفا في الوقت الحاضر . وبعبارة أخرى فإننا نشهد اليوم تخلف النظام القانوني بالنسبة إلى النظام الاقتصادي . وعلى الرغم من تبدل الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها هذا النظام القانوني ، فقد ظل على ما كان عليه نتيجة ترسخه في التقاليد الاجتماعية .

وقد يطرح سؤال : ما هي مناسبة كل ذلك ونحن بصدد الحديث عن هجرة الكفاءات ؟ وببساطة ، فإن العلاقات بين الجنسين هي علاقة مصطنعة ، ولا سيما وإن العديد من « مثقفينا » وملاكاتنا يعانون من التباعد بين الجنسين الذي يعيق ، لا بل يحول دون قيام أية علاقة طبيعية بينهما . فاستحالة قيام علاقات طبيعية بين الرجل والمرأة ، وبالتالي « ضرورة » الزواج بالطريقة التقليدية عن

طريق العائلة ، لا سيما بتقديم المهر للمرأة ، تشكل كلها عاملا هاما في هجرة الكفاءات .

وإنني اتفق مع الداعين إلى إلغاء المهر ، ولكن شرط أن يقترن ذلك بتحرير المرأة في الوقت نفسه ، (وكذلك الرجل) بمساواتهما في الحقوق في مجال التشريعات الاقتصادية والاجتماعية (منح المرأة حق الإرث والحق في الزواج والطلاق) ، وبتوفير الاطمئنان النفسي للمرأة داخل الرباط الزوجي ، وبالامتناع عن وقف مستقبل حياتها الزوجية على إنجابها طفلا ذكرا . ولنكن منسجمين مع أنفسنا ونعطيها الحق الفعلي في اختيار شريكها في الحياة . وعند ذاك فقط لا يعود للمهر أي مبرر للوجود خصوصا عندما تصبح المرأة كاملة الشراكة في الزواج وفي الاقتصاد وفي الحياة العامة . وينبغي علينا ألا نهمل هذه المقترحات ونعتبرها باطلة لأنها تتناول محرمات ومواضيع محظورة . وقد تأكدت لي هذه الأشياء مرارا عديدة من قبل طلاب قدامى سبق لهم أن درسوا في أوروبا أو في الولايات المتحدة . وهناك بالطبع ، تخوّف من تعاظم قوة الاتجاه المضاد ، الذي بدأ بالظهور مع انتشار التعليم بين الفتيات ، واتخذ أبعادا أوسع ، ومن المحتمل أن ينجح في القضاء كليا على تحريم الزواج من رجال غير مسلمين .

وعلى هذا فإن الزيجات المختلطة هي أحد عوامل هجرة الكفاءات ، شأنها شأن القضايا السياسية والاقتصادية ، وهي تسهم في المشكلة الضخمة ، المتجسدة في حركة الجذب التي تمارسها البلدان المتقدمة . وفي فترة نهوض الوطن العربي كان الإنسان العربي قادرا على « اجتذاب » المرأة الأوروبية إلى مجتمعه وقيمه الثقافية ، ولكننا نشهد اليوم ظاهرة عكسية ، وهي أن المرأة الأوروبية تجتذب الرجل العربي وتحتفظ به خارج بيئته الاقتصادية والاجتماعية . وبما أن الوطن العربي هو اليوم في وضع الخاضع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، فإنه يتعرض بصورة غير متكافئة وغير متبادلة لأثر سيطرة العالم المتقدم ، ليس من الناحية الاقتصادية فحسب ، بل أيضا من الناحية الحضارية . وهذا ما يقودنا إلى البحث فيما إذا كانت الحضارة العربية الإسلامية قادرة على تجديد نفسها من خلال استيعاب القيم والسلوك الاجتماعي بحيث تصبح حضارة منفتحة وديناميكية ، وليست حضارة في وضع الانكفاء والدفاع الغاشم عما كانت عليه ، ليس في زمن عظمتها بل في زمن انحطاطها . وعلى ذلك يتوقف المستقبل الاجمالي للوطن العربي ولا سيما من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فالتحدي قائم وينبغي مواجهته . إنه رهان على المستقبل من الضروري قبوله بشجاعة .

٣ ـ العوامل الخاصة بالجزائر

تتصل هذه العوامل بالجهد التصنيعي وما يرافقه من آثار على التدريب ، وذلك في إطار عدم الاستقرار المذكور آنفا ، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى تعزيز الهجرة الى الخارج . ويعود السبب في ذلك الى مشكلة الركود الاقتصادي والى عدم توافق التعليم والإعداد مع الحاجات الحقيقية للاقتصاد في بعض الحالات . وليس النمو الاقتصادي بمنأى عن هذه الأخطار لأنه يجري ، كما هو الحال في الجزائر ، في وقت واحد مع الجهود الحثيثة المبذولة في حقل التعليم والتدريب والتي تتطلب في الغالب إيفاد الطلاب للدراسة في الخارج ، بسبب عدم توافر العناصر المادية محليا ، ولا سيما العناصر البشرية الضرورية لهذا « المستوى العالي من التدريب » .

هناك إذن بالدرجة الأولى مشكلة عدم ملاءمة نظام التعليم والتدريب لاحتياجات جهاز الإنتاج ، إنْ من حيث محتوى التعليم وإن من حيث سد الفجوة بين ما هو مطلوب وما هو متوفر من الكفاءات العالية . وهذه مشكلة هامة ينبغي علينا ان نلم بها تماما لكي نتمكن من حلّها . وبما ان القرارات الشخصية حول اختيار « المهنة » تتوقف على اعتبارات كالمركز الاجتماعي والأجر وفرص التقدم ،

ينبغي علينا أن نعمل بالطريقة التي تمكننا من تركيز أكبر قدر من اهتمامنا على فئات الوظائف الأكثر ضرورة للتنمية . ويستحيل القيام بالتصنيع مثلا إذا كانت الوظائف الصناعية قليلة الجاذبية بالنسبة الى جيل الشباب . ولكن حتى عندما يتوفر المهنيون اللازمون ، تبقي هناك مشكلة **الإبقاء عليهم في الاقتصاد الوطني** . وبالنسبة الى الاقتصادات الموجهة من قبل الدولة ، فإن عدم استقرار الكفاءات العالية ، وعدم اطمئنانها الى مستقبلها ، يشكل عاملا هاما في هجرتها الى الخارج . ويتزايد خطر هجرة الكفاءات العالية كثيرا إذا تركت دون عمل نتيجة للتغيرات في القيادة الاقتصادية أو إذا أهملت المشاريع التي تضعها وقتا طويلا دون أي مبرر . وبالمقابل ، فإن الأجر وظروف العمل هما عاملان أقل أهمية . فبالرغم من تأثيرهما على العناصر الأكثر ميلا الى مغادرة البلاد في الأساس ، فإنهما لا يعتبران عاملين مهيمنين ولكن هناك خطرا بأن يصبحا كذلك ، ولا ينبغي أن يترك لهما المجال لذلك .

ويتوجب علينا أيضاً أن ننظر في مسألة اساسية أكبر هي مكانة الاقتصادات النامية في العملية الإنتاجية العالمية . وإذا كانت هذه الاقتصادات تجد نفسها ضعيفة فذلك لانها تشكل جزءا من هيكلية تسلسلية على الصعيد العالمي تحتل فيها المكانة الدنيا . والتفاعل بين هذه الاقتصادات ، بكل أشكاله القديمة منها والحديثة ، هو في نهاية المطاف العامل الاقتصادي الأكثر تأثيرا . وتنبع آثاره بالنسبة الى هجرة الكفاءات من الحاجة المستمرة الى التدريب في الخارج والى الاستيراد المكثف لمنتجات التكنولوجيا من البلدان المتقدمة . وفي إحدى الشركات التي تديرها الدولة في الجزائر في فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧ ، ومن أصل كل ١٠٠ من أصحاب الكفاءات المدربة محليا ، أرسل ٣٢ شخصا الى الخارج ، وشكل التدريب في الخارج نسبة ١٢,٥٢ في المائة من مجموع التدريب الذي تنظمه تلك الشركة .

وهناك عامل آخر بالغ الأهمية بالنسبة الى هجرة الكفاءات في الجزائر يتعلق بطبيعة السلطة داخل المؤسسات . وبالفعل ، حدثت في بداية الاستقلال ان اندفعت شريحة كاملة من الموظفين الى الارتقاء في السلم الوظيفي لسد الفراغ الناشيء عن رحيل الفرنسيين ، علما بأن قسما منهم لم تكن لديه الكفاءات المطلوبة لا من الناحية التقنية ولا من الناحية الإدارية والتنظيمية . ولكن سرعان ما شهدنا تجميدا للسلطة . فالعناصر الموجودة سعت الى التشبث بمراكزها بكل الوسائل وتسببت بشكل واع أو غير واع في تعطيل إمكانات التقدم ، لا سيما إمكانات وصول العناصر الشابة الأفضل إعدادا تقنيا الى هذه الوظائف المسؤولة . وهذا ما سبب امتعاضا تجسد في ارتفاع معدلات تنقل الموظفين من الكفاءات الشابة على صعيد أفقي ، بالنظر الى انعدام امكانية التنقل العمودي . وفي هذا الاطار ، يشكل التعاون التقني الأجنبي حاجزا واقيا ، ويخدم في الإبقاء على المواقع المكتسبة أو حتى على تعزيزها . ويحاول الموظفون الذين يشغلون المناصب العالية تبرير هذا الوضع بالحديث عن النوعية « الضعيفة » للملاكات التي يجري إعدادها من قبل مؤسسات التدريب الوطنية . ولكن هذا الادعاء باطل كليا ، والبرهان على ذلك هو السهولة التي يدخل فيها هؤلاء في أفضل المدارس والمؤسسات التعليمية في البلدان المتقدمة ، وبالتالي في مؤسساتها أيضاً .

إن عجز هذه الكوادر المحرومة من دخول مراكز المسؤولية أو على الأقل المراكز التي تتلاءم مع مستوى إعدادها ، يخلق لديها شعورا بالكبت يتجلى سواء في اعتراضها على الأجور أو بالاشمئزاز وإهمال العمل والمؤسسات التي يعملون فيها ، وفي هجرة عدد كبير منها في نهاية الأمر الى الخارج . وتجدر الإشارة الى أن ظواهر الاشمئزاز من العمل ومن المؤسسات لا تقتصر على الملاكات العليا (ولكن هذه الملاكات ، بما لديها من إعداد ، تستطيع بسهولة ان تجد لنفسها ملاذا في الخارج) ، بل إنها

تتجلى على كل المستويات ، مع فارق وحيد هو أن الموظفين الأقل كفاءة لا يستطيعون التعبير عن عدم رضاهم الا بأعمال الرفض أو بالمطالبة بأجور أرفع .

وأخيراً ، وفيما يتعلق بالأجور وبمستوى المعيشة الذي ينتج عنها ، تجدر الاشارة الى ظاهرة سيئة انتشرت على نطاق واسع في الجزائر منذ عهد الاستقلال . وهذه الظاهرة هي ازدياد العلاوات الإضافية على المعاش بالنسبة الى فئة الملاكات في مراكز القيادة ، التي بحكم موقعها في جهاز الانتاج ، ولا سيما في جهاز التوزيع ، تحتل مكانة استراتيجية بالنسبة الى توجيه البضائع الفاخرة الوجهة التي تريد .أما الملاكات التي لا وصول لها إلى هذه « الافضليات » ولاتجد طريقا الى هذا الهامش الاضافي من المزايا ، فقد شهدت تدهورا في مداخيلها ووجدت نفسها في موقع متخلف نسبيا في الهرم التسلسلي . وتجدر الإشارة أيضاً الى ان الأجور الاسمية لم ترتفع مع ارتفاع المستوى العام للأسعار . وبعبارة أوضح ، ينبغي ان نأخذ في الاعتبار ، بالنسبة الى هذه الفئة من الموظفين ، ان البضائع التي تدخل في تركيبة موازنتهم هي من النوع الذي لا يحظى بالدعم الحكومي على صعيد الأسعار ، علما بأن هذا الدعم يقتصر على البضائع الأساسية التي يدخل معظمها في ميزانية الأسر ذات الدخل الأكثر انخفاضا .

وأخيرا ، تجدر الإشارة الى ان هذه الاعتبارات العائدة الى انخفاض الأجور لا تشكل عاملا حاسما على المستوى الاقتصادي بل إنها تدخل في المعادلة من خلال عمليات اقتصادية واجتماعية أكثر تعقيدا ، وتطرح على بساط البحث قدرة اقتصادنا على التشكل .

ثانيا ـ النتائج المترتبة على هجرة الكفاءات

يمكن تحليل النتائج المترتبة على هجرة الكفاءات من الوجهة الاقتصادية أو من وجهة أكثر شمولا هي وجهة المجتمع النامي الذي يتأثر بها .

● **من الوجهة الاقتصادية** تمثل هجرة الكفاءات بكل بساطة اقتطاعا من القوي العاملة الهامة المتوفرة لدى البلاد ، والتي تحتاج اليها البلدان النامية ، مثل الجزائر ، حاجة ماسة في الجهد التصنيعي الذي تبذله . وينتج عن هذه الهجرة تخريب للقوي المنتجة في الاقتصاد وزيادة التوتر في سوق القوى العاملة العالية المستوي ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى التأثير على مستوى الأجور. ولا يمكن التعويض عن هذا الاقتطاع بالتحويلات النقدية التي تعقب عادة هجرة القوى العاملة العادية التي تفتقر الى المواصفات الفنية . وبقدر ما يكون مستوى كفاءة القوى العاملة العالية مرتفعا ، بقدر ما تكون خسارتها كبيرة بالنسبة الى الاقتصاد . فبالإضافة الى تكاليف توظيف قوة العمل والاحتفاظ بها هناك التكاليف الباهظة للتعليم والتدريب التي تدفع في معظم الأحيان بالعملات الصعبة (كتدريب الملاكات في الخارج) .

وهكذا فإن متوسط الكلفة السنوية لتدريب احد افراد القوى العاملة العالية المستوى في الخارج ، التي تتكبدها الشركة الوطنية ، يبلغ ٧٠ ألف دينار جزائري بالنسبة الى الدرجة الأولى من الكفاءة ، و ١٦١٦٩٠ دينار بالنسبة الى الدرجة الثالثة ، أي بزيادة ٢,٥ و ٣,٧ مرة على التوالي بالنسبة الى متوسط الكلفة السنوية للتدريب في المؤسسة ذاتها . وبالإضافة الى هذه التكاليف ، التي تمثل فقط المدفوعات النقدية لكل شخص يرسل الى الخارج ، ينبغي اضافة تكاليف أخرى يصعب حسابها ، وهي التكاليف التي تتكبدها الأجهزة المعنية بإرسال العمال إلى الخارج . وتتزايد فداحة التكاليف الناشئة

عن هجرة الكفاءات عندما تحدث الهجرة بين فئات السكان الافضل تدريبا واعدادا والذين استطاعوا ، بفضل اقدميتهم في العمل ، أن يكتسبوا خبرة مهنية واسعة . وبالفعل فإن الخبرة الحسية (خصوصا عندما تقترن بمستوى عال من الإعداد والتدريب المهني) ، تشكل عاملا هاما في إغناء مواصفات القوى العاملة العالية المستوى ، شأنها شأن التعليم والتدريب المهنيين . وهي تشكل عنصرا اساسيا في المجال الواسع للمعرفة والخبرة الجماعية ، وبدونها تتعرض كل محاولات التنمية الى الفشل .

● **من وجهة المجتمع بأسره** ينبغي النظر الى ظاهرة هجرة الكفاءات ، التي تشكل آفة عامة في المجتمع ، بكل أبعادها وتأثيراتها . وقد ركزت هذه الدراسة على مشاكل القوى العاملة الاقتصادية والعلمية العالية المستوى ، الا ان ظاهرة استنزاف العقول تصيب فئات اجتماعية اخرى (الاطباء والادباء والفنانين وغيرهم) الذين وإن كانوا غير معنيين مباشرة بعمليات التصنيع والتنمية ، يلعبون مع ذلك دورا هاما في التنمية الثقافية والفنية والاخلاقية للمجتمع بأسره .

إن الضرر الكبير الذي يلحق بالمجتمع من جراء هجرة الكفاءات لا يمكن تقديره بمعايير نقدية بحتة ، أو بمعايير السوق وحدها . **لا بد من تقويم هذا الضرر بكافة آثاره المتنوعة**□